الفقرة الرابعة: المنهج التاريخي

يحظى المنهج التاريخي بأهمية خاصة في مجال البحوث الاجتماعية بصفة عامة، والبحوث القانونية بصفة خاصة، ويستمد أهميته من طبيعة الظاهرة المدروسة، إذ يمكن الباحث من رصد المراحل التي مرت منها الظاهرة. لذا سأحاول تعريف التاريخ، ثم بعد ذلك تحديد المنهج التاريخي مع تبيان خطواته.

أولا ـ تعريف التاريخ

يعنى علم التاريخ بدراسة الحوادث الماضية من أجل فهم الحاضر، ومن ثم التنبؤ بالمستقبل، فالباحث في مجال علم التاريخ يقوم بتحليل الأحداث الماضية وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات.

والتاريخ هنا نقصد به ذلك الحدث الجماعي لا الفردي، وتمكن أهمية الدراسات التاريخية في كونها تطلعنا على نسبية كل شيء، هذا الشيء الذي هو دائم التغير، فالحاضر ما هو إلا نسخة حديثة عن الماضي. والدراسات التاريخية هي في متناول كل العلوم وليست مقتصرة على علم دون الآخر.

وقد عرف بعض الباحثين التاريخ بأنه " التدوين للأحداث الماضية" وعرفه البعض الآخر " وصف الحقائق التي حدثت في الماضي بطريقة تحليلية ناقدة".

وتعرف الدكتورة ليلى الصباغ المنهج التاريخي بأنه:" مجموع الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي، والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي، بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الانسانية وتكاملها ونهج اكتسابها".

ويستخدم التاريخ الاجتماعي للإشارة إلى دراسة التغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية، وتطور النظم الاجتماعية، والتحول في المفاهيم والقيم الاجتماعية، ويرجع الفضل لبعض المفكرين في تسليط الضوء على البحث التاريخي وأهمهم ابن خلدون، وفيكو، ورايت ميلز.

ثانيا: خطوات المنهج التاريخي

يهتم المنهج التاريخي بدراسة الحدث التاريخي، وفق أسس وقواعد نجملهما حسب فيكو على الشكل التالي:

ـ تحديد الظاهرة المراد دراستها وتعقبها من حيث تطورها التاريخي لمعرفة القوانين التي تحكمها.

ـ جمع الوثائق المتعلقة بالظاهرة سواء كانت وثائق متعلقة بالظاهرة المدروسة. ويمكن تقسيم المصادر والوثائق إلى مصادر أصلية ومصادر ثانوية. فالمصادر الأصلية تتمثل في

الآثار والوثائق الرسمية مثل المعاهدات والاتفاقيات، وتسمى بالمصادر الأولية، وبعبارة أخرى هي المصادر العاصرة للحدث أو الظاهرة، ومنها تستمد المعلومات أو تستقرا وتستنبط.

أما المصادر الثانوية فهي مجموع ما يتاح للباحث من كتب وأعمال علمية تدرس المصادر الأصلية، وقد تكون الثانوية المشتقة أو المنقولة والمقتبسة من الأصل التاريخي من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثالثة... وذلك وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المصدر الرئيسي الأصلي، وتبعا لتعدد المراجع الواسطة بينها وبين العدد أو الوثيقة الأصلية.

ـ تحليل المصادر ونقدها على أساس التفسير، وهذه الخطوة تعد من أصعب مراحل البحث التاريخي، بحيث تتعلق هذه المرحلة بالبحث في صحة الوثيقة المعتمدة والتأكد من شخصية كاتبها ومدى نسبتها له. ومن هنا يقوم الباحث بنقد الوثائق التاريخية، ويكون النقد إما نقدا خارجيا أو نقدا داخليا.

فالنقد الخارجي ينصب على فحص الوثيقة من خلال مظهرها الخارجي ومدى علاقتها فعلا بزمن صدورها، ومعرفة ذلك تتأتى من خلال معرفة نوع الخط واللغة وشخصية مؤلفها وربط زمن الصدور بحياة المؤلف.

ـ توظيف الدراسات المتعلقة بالوقائع التي يذكرها المؤرخون.

ـ تصنيف الحقائق للوصول إلى معرفة القوانين والخصائص التي تحكم الظاهرة.

والتاريخ ليس سرد للأحداث بل هو أداة للتفسير والشرح والمقارنة، ويعتبر التاريخ المقارن حسب ما ذهب إلي ذلك دوركهايم معادلا للمنهج التجريبي، عن طريق المقارنة بين حوادث متعددة مرت في التاريخ، يمكن تبيان العلاقة المنطقية بينها. ويعتبر دوركهايم أن المنهج التجريبي بطرقه المختلفة أكثر قابلية للتطبيق في مجال التاريخ.

إن المنهج التاريخي غايته الوصول إلى المبادئ العامة التي تحكم الظاهرة الاجتماعية من خلال البحث في أحداثها الماضية. بحيث يتشكل الجواب عن كيف نشأت هذه الأحداث؟ وكيف تطورت؟ والتاريخ هو الكفيل للإجابة عن مثل هذه التساؤلات.

ولا يمكن استخدام المنهج التاريخي، إلا إذا تم الانضباط إلى خطواته، ثم ضرورة التمييز بين المصادر الأولية والمصادر الثانوية، وتتمثل هذه المصادر في:

ـ مصادر بشرية: وهم شهود العيان، والمعاصرون، والمشتركون في الموضوع قيد البحث أو الدراسة.

ـ مصادر مكتوبة ومشاهدة: وتنقسم إلى الآتي:

ـ مخطوطات: بعد إخضاعها للنقد الداخلي بما تتضمنه من نصوص ولغة، وأسلوب وشواهد، وبراهين وحجج، وتعريضها للنقد الخارجي من حيث الزمن الذي كتبت فيه، والزمن الذي تتحدث عنه، وعلاقتها بما كتب في مجال نصوصها ومضامينها أو ما كتب عنها.

ـ الوثائق الرسمية من مقالات وأفكار، ,اشعار وسجلات وتقارير، وصحف معتمدة، والمذكرات والمراسلات الرسمية والمذكرات الخاصة التي تعتبر هامة لحياة الفرد إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسية واجتماعية من خلال البحث التتابعي لتاريخ حياته والظرف المسببة والمحيطة بحالته والمؤثرة فيه.

ـ الآثار والتحف والرسومات، تعتبر شواهد مادية يمكن مشاهدتها وملاحظتها.

ما يلاحظ أن تجميع مادة البحث خطوة أساسية، لينتقل الباحث بعد ذلك لتحليل هذه المصادر ونقدها، وهو على نوعين داخلي وخارجي، وتسمى هذه العملية مجتمعة بعملية التحليل التاريخي، من أجل توظيف الصحيح منها للإجابة عن إشكالية البحث، ثم تليها عملية التركيب وهي استخلاص الاستبصارات أو التعميمات ، أو القوانين، التي تكون الركن الرئيسي والهدف الأساسي عند كتابة تقرير البحث.

ثانيا: أهمية المنهج التاريخي في العلوم القانونية

يحظى المنهج التاريخي بأهمية خاصة داخل مجال العلوم القانونية، بمختلف فروعها، فلا يمكن دراسة الحضارات القديمة دون الاعتماد على هذا المنهج. فدراسة الحضارة البابلية تقتضي دراسة قانون حمورابي، ودراسة الحضارة الرومانية تستدعي دراسة قانون الألواح الإثنى عشر لجوستنيان.

أضف إلى هذا يمكن من معرفة التاريخ الذي يحتوي على كل مجرب، والبحث عن المجرب، وفي المجرب هو البحث عن الحقيقة التي يسعى الباحث للتنقيب عنها كدلائل ومصادر علمية.

علاوة على ذلك يمكن من التتبع الزمني والموضوعي باعتبار الزمن الحاضر نقطة انطلاق للبحث في الموضوع الحاضر أو السابق من خلال استقصاء المعلومات والبيانات، ومراعاة المتغيرات التي كانت والتي استجدت على الموضوع سلبيا أو ايجابيا، والتعرف على مسبباتها، وآثارها الرئيسية والجانبية.

يمكن الباحث من فهم الأحداث والظروف الخاصة بكل حالة وخصوصيتها التي بها تمتاز عن غيرها من الحالات، ويعتبر التحليل العلمي والتفسير العلمي هما الممكنان من كشف الحق وإظهارها لحيز المعرفة الوافية.

ولا يمكن فهم المؤسسات دون الرجوع إلى تطورها التاريخي، الذي يستدعي استخدام المنهج التاريخي، بحيث يمكننا من رصد التطورات التي مرت منها الظاهرة، ومن ثم تطويرها وتجديدها حتى تواكب المستجدات الحاصلة في هذا المجال.

الفقرة الخامسة: المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن من بين المناهج المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلوم القانونية بصفة خاصة. ويحل محل التجربة التي تعتمد عليها العلوم الطبيعية.

فالمقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية. وقد اعتبر دوركهايم المنهج المقارن بأنه نوع من التجريب غير المباشر.

أولا: تعريف المقارنة

لا يمكن الحديث عن المنهج المقارن، دون الحديث عن معنى المقارنة، التي تعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر، وهذا يفيد أن المقارنة لا يمكن أن تجري بين شيئين متناقضين.

ومن هنا فالمنهج المقارن هو تجريب غير مباشر، وهو المعوض الأساسي للتجريب المباشر.

ويعرف جون ستيوارت ميل المنهج المقارن بأنه:" إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف، ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.

ويمكن القول أن المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر، حيث يحدد أوجه التشابه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة.

ثانيا: خطوات المنهج المقارن

يتعين على الباحث في مجال الدراسات القانونية الالتزام بالخطوات التالية:

ـ تحديد الظواهر المتجانسة (المتماثلة) وليس الظواهر المتناقضة.

ـ جمع البيانات والمعلومات باستخدام بعض أدوات البحث العلمي.

ـ تحليل وتصنيف المعلومات ومقارنتها.

ثالثا: تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية

يحظى المنهج المقارن بأهمية خاصة داخل مجال العلوم القانونية، إذ يمكن من مقارنة مؤسسات قانونية (مؤسسة الأسرة، مؤسس التحقيق ..) مع مؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى، من أجل الاستفادة من تجاربها وخبراتها في مجال معين. وهذا ما ينعكس بشكل ايجابي على تعديل وتغيير المنظومة القانونية، بما يتوافق مع التطورات الجديدة التي تشهدها الساحة القانونية.